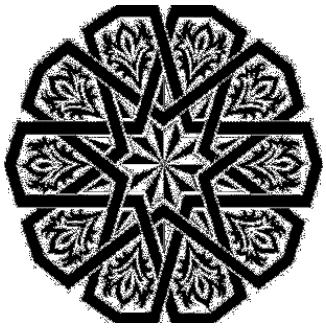

التعليل بلفظ (هذا أحسن إسناد يُروى في ذلك)

دراسة تطبيقية على مسند البزار

إعداد

د . أمين محمد عمـــر

أستاذ مساعد ورئيس قسم الدعوة وأصول الدين بكلية الدعوة وأصول الدين
جامعة العلوم الإسلامية العلوم الإسلامية
المملكة الأردنية الهاشمية- عمّان

ملخص البحث

يعمل هذا البحث على دراسة أحاديث مسند البزار دراسة تطبيقية للوقوف على معنى قوله: (**هذا أحسن إسناد يروى في ذلك**).

وجاءت الدراسة في مقدمة ومبحثين. أما المقدمة فتشتمل على التعريف بمشكلة البحث، والدراسات السابقة.

وأما المبحثان فهما: المبحث الأول: بيان معنى قولهم: (هذا أحسن إسناد يروى في ذلك).

والمبحث الثاني: الدراسة التطبيقية: عملت فيه على دراسة مائة وثلاثة أحاديث (١٠٣)، وتخريجها والحكم عليها، ودراسة خمسة أحاديث منها دراسة تحليلية.

ثم النتائج، والتوصيات.

Abstract

Al Ta'leel (Justification) with the phrase:
(This is the best Isnad (Chain of repeorters) narrated with this)
An applied study in Al bazzarMusnad

This research discusses the Ta'leel with the phrase: (This is the best Isnad (Chain of repeorters) narrated with this), depending on an applied study in Al BazzarMusnad. The research consistes of an introduction and two sections; where the introduction includes: a clarification of the research issue, previous studies, a short overview of the science of Al Ta'leel and the bioghraphy of al Bazzar and his book. While the two sections are:

Section1: Al Ta'leel(Justification) with the phrase: (This is the best Isnad (Chain of repeorters) narrated with this); where I clarify the scientists' opinions in the explanation of the mentioned phrase.

Section 2: An applied study with five Hadithes from AlBazzarMusnad; where I analyze the Haditha that Al bazzar found defective (Hadithes that Al Bazzar classified with 'Illa in his musnad) because of this phrase, wich are about 103 Hadiths.

These Hadithes are divided into two kinds: Hadithes that are naretted in the both Sahihs or in one of them.

Hadithes with week Isnad that may considerd as good Hadithes because they are narrated from other routes(tareeq)I disscuss and analyse five of these Hadithes.And finally,a conclusion, results and recommendations.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله –محمد بن عبد الله– وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد؛ فقد صدرت عن الإمام البزار –في مسنده– عبارات في تعليل الأحاديث كقوله: (هذا أحسن إسناد يروى في ذلك)، و(ولا نعلم يروى عن النبي من أحسن من هذا الوجه)، و(لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَن النَّبِيّ ﷺ مِنْ وَجْهٍ مُتَّصِلٍ بِأَحْسَنَ مِنْ هذا الإسناد). فما المقصود من هذه العبارات؟ هل هي تضعيف للأحاديث أو لا؟ فجاءت هذه الدراسة لتجيب على هذا السؤال. فعملت على جمع الأحاديث التي حكم عليها البزار بقوله: (هذا أحسن إسناد يروى في ذلك)، وقد بلغت مائة وثلاثة (١٠٣)، ثم قمت بتخريجها، والحكم عليها، ودرست خمسة أحاديث منها دراسة تحليلية. وقعت الدراسة في مقدمة، ومبحثين. أما المقدمة فاشتملت على بيان مشكلة البحث، والدراسات السابقة، ولمحة موجزة عن علم العلل، والتعريف بالإمام البزار وكتابه المسند. وأما المبحثان فهما: المبحث الأول: بيان معنى قولهم: (هذا أحسن إسناد يروى في ذلك). والمبحث الثاني: الدراسة التطبيقية: شملت الدراسة التطبيقية دراسة مائة وثلاثة أحاديث (١٠٣) من مسند البزار، وتخريجها، والحكم عليها، ودراسة خمسة أحاديث منها دراسة تحليلية. ثم النتائج، والتوصيات.

مشكلة البحث:

أعلّ الإمام البزار كثيراً من الأحاديث –في مسنده– بقوله: (هذا أحسن إسناد يروى في ذلك)، والتعليل بهذا اللفظ موهم أو مشكل فهل هو حكم على الحديث بالصحة؟ أو الضعف؟ فجاءت هذه الدراسة لتجيب عن الأسئلة الآتية:

ما المقصود بهذه العبارة(هذا أحسن إسناد يروى في ذلك)؟

ما درجة هذه الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف؟

ما حجم الأحاديث المعلّة بهذه العبارة (هذا أحسن إسناد يروى في ذلك) في مسند البزار؟

الدراسات السابقة:

لم أجد – في حدود اطلاعي- من قام بدراسة هذا الموضوع سوى دراسة بعنوان (الأحاديث التي قال فيها العلماء أصح ما في الباب) وهي رسالة ماجستير إشراف الدكتور إبراهيم عبد الله اللاحم- جامعة الإمام محمد بن سعود – ٢٠٠٩م- المملكة العربية السعودي. وأما بحثي فيتناول الأحاديث أعلّها البزار بقوله: (هذا أحسن إسناد يروى في ذلك). وهذا ما لم أسبق إليه.

أولاً: تعريف الحديث المعلّ لغة واصطلاحاً:

(أ) تعريف العلة لغة:

وردت لفظة (العلة) في معاجم اللغة بمعان عدة منها المرض، والإلهاء، والشربة الثانية، والحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه. قال في مختار الصحاح: (اعْتَلَّ) أَيْ مَرِضَ فَهُوَ (عَلِيلٌ). وَ(عَلَلَّهُ) بِالشَّيْءِ (تَعْلِيلًا) أَيْ لَهَّاهُ بِهِ كَمَا يُعَلَّلُ الصَّبِيُّ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ يَتَجَزَّأُ بِهِ عَنِ اللَّبَنِ. و(الْعَلَلُ) الشُّرْبُ الثَّانِي. يُقَالُ: عَلَلٌ بَعْدَ نَهَلٍ. وَ(عَلَّهُ) أَيْ سَقَاهُ السَّقْيَةَ الثَّانِيَةَ[1].

(ب) تعريف الحديث المعل اصطلاحًا:

عرّف الحافظ العراقي الحديث المعل بأنّه: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في

(١) الرازي، مختار الصحاح، ص٢١٦.

صحته مع أن ظاهره السلامة منها[1].

ثانياً: التعريف بالإمام البزار(٢١٠-٢٩٢هـ)، ومسنده:

التعريف بالإمام البزار: هو الإمام، الحافظ الكبير، أبو بكر، أَحْمَد بْن عمرو بْن عَبْد الخالق أَبُو بَكْر العتكي، البصري، الْمَعْرُوف بالبزار، قال أبو نعيم الأصبهاني: كَانَ –أي البزار– أَحَدَ حُفَّاظِ الدُّنْيَا رَأْسًا فِيهِ، حُكِيَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ عَلِيِّ ابْنِ الْمَدِينِيِّ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ مِنْهُ. تُوُفِّيَ بِالرَّمْلَة سنة اثنتين وتسعين ومائتين[2].

التعريف بمسند البزار:

رتب الإمام البزار كتابه (المسند) على مسانيد الصحابة دون مراعاة الترتيب المعجمي، بدأ بمسانيد الخلفاء الراشدين، ثم بباقي العشرة المبشرين بالجنة، يرتب أحاديث الصحابي على أسماء من روى عنه، فإن كان الصحابي مكثراً رتب أسماء من دون الراوي عن الصحابي، وهكذا على طريقة الحافظ المزي في كتابه (تحفة الأشراف)، وقد بلغت هذه المسانيد واحداً وتسعين مسنداً، وبلغت أحاديث المسند عشرة آلاف وأربعمائة وتسعة أحاديث (١٠٤٠٩) على ما ذكر علي بن نايف الشحود. ويعد الكتاب أصلاً في معرفة الأحاديث المعلة، ويصدر البزار كلامه في الحكم على الحديث بقوله: قال أبو بكر، وقد أعل فيه كثيراً من الأحاديث بالتفرد والغرابة. وطبع الكتاب تحت عنوان (البحر الزخار المعروف بمسند البزار) تحقيق د. محفوظ الرحمن

(١) العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص١١٦.

(٢) البغدادي، تاريخ بغداد ج١٣، ص ٥٥٤، وأبو نعيم الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، ج٣، ص٣٨.

زين الله، دار العلوم والحكم بالمدينة، ١٤٠٩. قال د. علي بن عبد الله الصياح: وقد طبع باسم (البحر الزخار) وعندي تحفظ على هذه التسمية، فجميع الأصول الخطية للمسند، وكذلك جميع من ذكره من المتقدمين والمتأخرين، ومنها كتب الفهرست، والمعاجم –التي هي مظنة لذكر اسم الكتاب كاملاً– سماه (المسند) فقط، وما اعتمده المحقق من قول الهيثمي فأقول: ربما كان مقصد الهيثمي الوصف دون التسمية[1].

(١) الصياح، جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث، ص١٦٣.

المبحث الأول
بيان معنى قولهم : " هذا أحسن إسناد يُروى في ذلك "

صدرت عن أئمة الحديث كالإمام أحمد، والبخاري، والترمذي عبارات في تعليل الأحاديث كقولهم: (أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا البَابِ)، و(هذا أحسن إسناد يروى في ذلك)، وغيرها من الألفاظ[1]. وأكثر الإمام البزار – في مسنده- من التعليل بهذه العلة حيث أعلّ بها مائة وثلاثة أحاديث (١٠٣)، وتنوعت عباراته وألفاظه بالتعليل بهذه العلة كقوله: (وهذا الإسناد من أحسن إسناد يروى عن النبي في ذلك)، وقوله: (وهذا من أحسن الأسانيد التي تروى في ذلك)، (وهذا الإسناد من أحسن إسناد يروى في ذلك)، وقوله: (ولا نعلم يروى عن النبي من أحسن من هذا الوجه)، وقوله: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله من وجه أحسن من هذا الوجه)، (لا نعلمه يروى عن النبي من وجه متصل بأحسن من هذا الإسناد)، وقوله: (لا نعلم أحداً أسنده بأحسن من هذا الإسناد)، وقوله: (ولا نعلم أحداً أسنده بأحسن من هذا الإسناد)، وقوله: (وهذا الإسناد من أحسن إسناد يروى عن النبي في ذلك)، وقوله: (لا نعلمه يروى عن رسول الله بإسناد أحسن من هذا الإسناد)، وقوله: (وهذا من أحسن الأسانيد التي تروى في ذلك)، (وهذا الإسناد من أحسن إسناد يروى في ذلك)، وقوله: (لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَن النَّبِيّ ﷺ مِنْ وَجْهٍ مُتَّصِلٍ بِأَحْسَنَ مِنْ هذا الإسناد[2]، وقوله: (لا نعلمه يروى عن النبي بأحسن من هذا

(١) الترمذي، سنن الترمذي ج١، ص٥، ٤٤، ١٢٩ ، ٢٨١، ج٢، ص ٣٣٨.

(٢) انظر الأحاديث ذات الأرقام من مسند البزار (٣، ٤٩، ١٠٧، ١٣٧، ١٨٣، ١٤٨، ١٩٣، ٢٧٩، ٣٠٦، ٤٦٩، ٤٧٣، ٤٧٤، ٥٢٣ ،٥٦٠، ٩١٤، ٩٦٦، ١٠٣٩، ١٠٤٣، ١٠٦٧، ١١٨، ١٢٣٢، ١٢٣٤، ١٣٢٦، ١٤١٢، ١٦٥٦، ١٦٥٩، ١٦٦٧، ١٦٧٢، ٢٢١٩، ٢٢٤٢، ٢٦٣٨، ٢٦٨٤، ٢٢٦٣، ١ ٣٨، ٣٤٥٣، ٣٥٢٧، ٣٥٣، ٣٥٦٨، ٣٦١٥، ٣٧٠٢، ٣٧٠٨، ٣٤٨٨، ٣٩٠٣، ٣٧١٩،٣٧١٨، ٣٧٣٠، ٣٥٨١، ٣٦٦٣، ٤٠١٩، ٤٠٩٤،

الإسناد بهذا اللفظ)[1].

وأما عن استخدام هذا اللفظ في تعليل الأحاديث فقد جاء عن بعض الأئمة الأعلام كالبخاري، والترمذي، والبزار. والمراد بهذه العبارة (هذا أحسن إسناد يروى في ذلك) أنّ هذا الحديث أرجح ما في البابوإن كان ضعيفًا، وممّن فسر هذه العبارة الدارقطني. قال الإمام النووي: بلغنا عن الإمام الحافظ أبي الحسن الدارقطني–رحمه الله– أنه قال: أصح شيء في فضائل السوَر، فضل: (قل هو الله أحد)، وأصحّ شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح، وقد ذكرتُ هذا الكلامَ مسنداً في كتاب (طبقات الفقهاء) في ترجمة أبي الحسن عليّ بن عمر الدارقطني، ولا يلزم من هذه العبارة أن يكون حديثُ صلاة التسبيح صحيحًا، فإنهم يقولون: هذا أصحُّ ما جاء في الباب، وإن كان ضعيفًا، ومرادُهم أرجحُه وأقلُّه ضعفًا[2]. وقال الدكتور نور الدين العتر: قول الترمذي: (أصح شيء في الباب) يوجد في جامع الترمذي كثيراً، وفي تاريخ البخاري وغيرهما قولهم: (أصح شيء في الباب كذا)، أو (أحسن شيء كذا)، و(حديث فلان أصح من حديث فلان أو أحسن) فهل هذا حكم للأحاديث بالصحة أو الحسن؟ ربما يتوهم من لا إحاطة عنده أن ذلك هو المراد، وليس الحال كذلك، بل المراد المفاضلة وبيان رجحان بعضها على بعض بقطع النظر عن ثبوت الصحة أو الحسن.

٤١١١، ٤١١٩، ٤١٩٩، ٤٣٩١، ٤٦٩٠، ٤٨٣٣، ٤٨٩٣، ٥٢١٢، ٥٠٤٤، ٥٢٦٠، ٥٣١٩، ٥٦٦٣، ٤١٨٨، ٤٧٠٥، ٤٨٨٠، ٤٩٤٥، ٤٩٥٤، ٤٩٦٣، ٥٠٩٣، ٥١٧٢، ٥١٧٦، ٥٣٦٢، ٥٩٩٤، ٦١٥٨، ٦١٧٧، ٦٢٢١، ٧٠١٧، ٧٤١٠، ٧٢٩٦، ٨٥٦٧، ٨٠٧٨، ٩٤٥٣، ٩٤٦٢، ٩٥٢٠، ٩٥٨٥، ٩٦٤٦).

(١) انظر الأحاديث ذات الأرقام من مسند البزار (٣٥٠٩ ، ٣٥٢٠، ٣٥٣٥، ٤٩٢١، ٤٢٤٤، ٥٠٥٩، ٥١٦٢، ٧٤٢، ٨٥٥٩).

(٢) النووي، الأذكار ص١٨٦.

وهكذا ينبغي التنبيه لمثل هذه العبارات، لئلا يقع القارئ في الخطأ والوهم. ففرق بعيد بين قولهم: هذا حديث صحيح، أو حسن. وقولهم: هذا أصح شيء في الباب أو أحسن. أو أصح من حديث فلان، أو أحسن[1]. وقال الأمام الزركشي: قد يطلقون الْحسن على الْغَرِيب وَالْمُنكر روى ابْن السَّمْعَانِيّ فِي أدب الاستملاء عَن ابْن عون، عَن إِبْرَاهِيم النَّخعِيّ أَنه قَالَ: كَانُوا يكْرهُونَ إِذا اجْتَمعُوا أَن يخرج الرجل أحسن مَا عِنْده. قَالَ: عَنى النَّخعِيّ بالأحسن الْغَرِيب لِأَن الْغَرِيب غير المألوف مستحسن أَكثر من الْمَشْهُور الْمَعْرُوف.قَالَ: وَأَصْحَاب الحَدِيث يعبرون عَن الْمَنَاكِير بِهَذِهِ الْعبارَة قَالَ شُعْبَة بن الْحجَّاج – وَقيل لَهُ مَالك لَا تروي عَن عبد الْملك بن أبي سُلَيْمَان وَهُوَ حسن الحَدِيث – قَالَ من حسنه فَرَرْت أجري[2]. قلت: من الأمثلة على هذا الحكم حديث (لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ) فقد روى الترمذي في جامعه قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ أَبِي ثِفَالٍ الْمُرِّيِّ، عَنْ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ، عَنْ جَدَّتِهِ، عَنْ أَبِيهَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: (لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ). وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَأَنَسٍ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا لَهُ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، وقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَامِدًا أَعَادَ الْوُضُوءَ، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ مُتَأَوِّلًا أَجْزَأَه. قَالَ مُحَمَّدٌ- أي البخاري-: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَرَبَاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدَّتِهِ، عَنْ أَبِيهَا، وَأَبُوهَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ، وَأَبُو ثِفَالٍ الْمُرِّيُّ اسْمُهُ ثُمَامَةُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَرَبَاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، هُوَ أَبُو بَكْرِ بْنُ حُوَيْطِبٍ. مِنْهُمْ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: عَنْ

(١) العتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص١٦٢-١٦٤.

(٢) ابن حجر العسقلاني، النكت على مقدمة ابن الصلاح ج١، ص٣١٦.

أَبِي بَكْرِ بْنِ حُوَيْطِبٍ، فَنَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ[1].

فهذا الحديث حكم عليه الإمام أحمد بالضعف فقال: (لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا لَهُ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ). وكذلك حكم عليه الإمام البخاري بالضعف فقال: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[2]. وقال ابن القطان: فِيهِ- أي حديث رباح بن عبد الرحمن - ثَلَاثَةٌ مَجَاهِيلُ الْأَول: جَدَّةُ رَبَاحٍ لَا يُعْرَف لَهَا اسْمٌ وَلَا حَالٌ، وَلَا تُعْرَفُ بِغَيْرِ هَذَا. وَرَبَاحٌ أَيْضًا مَجْهُولُ الْحَالِ. وَأَبُو ثِفَالٍ مَجْهُولُ الْحَالِ أَيْضًا. وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِ الْعِلَلِ وَقَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ عِنْدَنَا بِذَاكَ الصَّحِيحِ: أَبُو ثِفَالٍ مَجْهُولٌ، وَرَبَاحٌ مَجْهُولٌ، انْتَهَى. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي عِلَلِهِ الْكَبِيرِ: سَأَلْت مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ اسْمِ أبي ثفال، فَلَمْ يَعْرِفْهُ، ثُمَّ سَأَلْت الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْخَلَّالَ، فَقَالَ: اسْمُهُ ثُمَامَةُ بْنُ حُصَيْنٍ[3].

وأفاض الحافظ ابن حجر العسقلاني في الكلام على هذا الحديث والحكم عليه فذكر روايات الحديث عن (أبي هريرة، وأَبِي سَعِيدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَائِشَةَ ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَأَبِي سَبْرَةَ، وَأُمِّ سَبْرَةَ، وَعَلِيٍّ، وَأَنَسٍ. وضعّف طرقها ثم قال: (وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَجْمُوعَ الْأَحَادِيثِ يَحْدُثُ مِنْهَا قُوَّةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ أَصْلًا)[4]، وقال العقيلي: الْأَسَانِيدُ فِي هَذَا الْبَابِ فِيهَا لِينٌ[5]، وهذا يؤكد ما ذهب إليه كل من الإمامين أحمد والبخاري إلى ضعف الحديث.

---

(١) رواه الترمذي في كتابه السنن – أبواب الطهارة -بَابٌ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ- حديث رقم (٢٥) ج١، ص٣٧.

(٢) الزيلعي، نصب الراية ج١، ص٤.

(٣) الزيلعي، نصب الراية ج١، ص٤.

(٤) ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير ج١، ص ٢٥٠-٢٥٧.

(٥) العقيلي، الضعفاء الكبير ج١، ص١٧٧.

المبحث الثاني
الدراسة التطبيقية

يتناول هذا المبحث دراسة الأحاديث التي أعلها البزار – في مسنده– بهذه العلة وهي قوله: (هذا أحسن إسناد يروى في ذلك)، وقد بلغت هذه الأحاديث مائة وثلاثة أحاديث (١٠٣)، فقمت بتخريجها والحكم عليها، وعملت على دراسة خمسة منها دراسة تفصيلية موسعة. وفيما يلي دراسة لهذه الأحاديث المختارة على النحو الآتي:

الحديث الأول: حديث (نهَى أَنْ تُقَامَ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ):

روى البزار قال: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُعَاذٍ أَبُو يُونُسَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ وَاقِدٍ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ خَازِمٍ، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُقَامَ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ. قَالَ الْبَزَّارُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ عَنْهُ مِنْ وَجْهٍ صَحِيحِ الْإِسْنَادِ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ مِنْ أَحْسَنِ إِسْنَادٍ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، عَلَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَضَعَّفُوا حديثه. قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لاَ نعلمُهُ يُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ إلاَّ مِن هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَحَدِيثُ قَتَادَةَ لا نَعْلَمُ حَدَّثَ بِهِ إلاَّ سَعِيد بْنُ بَشِيرٍ عَنْهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، وَإن كَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ قَدْ تُكُلِّمَ فِيهِ لأَنَّ حَدِيثَ سَعِيد لَمْ نَحْفَظْهُ إلاَّ عَن أَبِي الْمُغِيرَةِ فَأَرَدْنَا أَنْ نُبَيِّنَ أَنَّ غَيْرَهُ رواه[1]. قلت: ضعّف هذا الحديث كل

(١) رواه الترمذي في كتابه السنن – أَبْوَابُ الدِّيَاتِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَهُ يُقَادُ مِنْهُ أَمْ لَا – حديث رقم (١٤٠١) ج٤، ص١٩، وابن ماجه في كتابه السنن– كِتَابُ الْحُدُودِ–بَابُ النَّهْيِ عَنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي الْمَسَاجِدِ– حديث رقم (٢٥٩٩)ج٢، ص٨٦٧، والإمام أحمد في المسند حديث رقم (١٥٥٧٩) ج٢٤، ص٣٤٤، والدارقطني في كتابه السنن –كِتَابُ الْحُدُودِ وَالدِّيَاتِ وَغَيْرُهُ– حديث رقم (٣١٠٣) ج٤، ص٦٦،

من الترمذي، والبزار، وعبد الحق الإشبيلي، وابن القطان، والذهبي، والهيثمي، وابن حجر العسقلاني، والعظيم آبادي، وسكت عنه الذهبي في التلخيص، وحسّنه الألباني. والحديث روي عن عدة طرق، وفيما يلي الكلام على هذه الطرق على النحو الآتي:

الطريق الأولى: رواية ابن عباس:

أما حديث ابن عباس– رضي الله عنهما– فقد رواه كل من الترمذي، وابن ماجه، والدارقطني في سننه ، والطبراني في معجمه الكبير من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (لَا تُقَامُ الحُدُودُ فِي المَسَاجِدِ). قلت: هذا الحديث في إسناده إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ ضعّفه الترمذي قال: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ بِهَذَا الإِسْنَادِ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ المَكِّيُّ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ[1]، لكن تابعه كل من قتادة،

وحديث رقم (٣٢٧٥) ، ٣٢٧٩) ج ٤، ص١٧٠، والبزار في مسنده حَدِيثُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حديث رقم (٣٤٥٣) ج٨، ص٣٧٣ ، وحديث رقم (٤٨٣٤)، و(٤٨٣٥) ج١١، ص١١٤، والطبراني في معجمه الكبير ج٢، ص١٣٩ حديث رقم (١٥٩٠) ، وج٢، ص٢٠٤حديث رقم (٣١٣١)، وج١١، ص٥ حديث رقم (١٠٨٤٦)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين -كِتَابُ الْحُدُودِ- حديث رقم (٨١٠٤) ج٤، ص٤١٠.

(١) الترمذي، سنن الترمذي ج٤، ص١٩، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ج١، ص٢٤٨ قال أبو زرعة: بصري ضعيف، سكن مكة. وقال أحمد وغيره : منكر الحديث. وقال النسائي وغيره: متروك. وقال ابن المديني: سمعت يحيى – وسئل عن إسماعيل بن مسلم المكي – قال: كان لم يزل مختلطاً، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة أضرب..... وقال أحمد بن حنبل: ما روى عن الحسن في القراءات، أما إذا جاء إلى مثل عمرو بن دينار يسند عنه مناكير، ويسند عن الحسن عن سمرة مناكير... وقال السعدي: واه جداً. وقال الذهبي: ومن مناكيره عن عمرو، عن طاووس، عن ابن عباس حديث: لا يقتل الوالد بالولد، ولا تقام الحدود في المساجد.

وسعيد بن بشير، وعبيد الله بن الحسن العنبري، وقيس بن مسلم، أما متابعة سعيد بن بشير فقد رواها كل من الحاكم، والبزار، والدارقطني. أما الحاكم فقد رواها من طريق سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، ثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (لَا يُقَادُ وَلَدٌ مِنْ وَالِدِهِ، وَلَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ)، وسكت عنه الذهبي[1].

ورواه البزار من طريق سَعِيد بْنُ بَشِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ، عَن عَمْرو بن دِينار، عَن طاووس، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ- رَضِي اللهُ عَنْهُمَا- قَالَ: قَالَ رَسُول اللهِ ﷺ: لا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، ولاَ يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ[2]. فالحديث رواه سعيد بن بشير عن عمرو بن دينار من طريقين، رواه عن عمرو بن دينار مباشرة ، ورواه عن قتادة عن عمرو بن دينار. قال الخزرجي: سعيد بن بشير الْأَزْدِيّ مَوْلَاهُم أَبُو عبد الرَّحْمَن الْبَصْرِيّ أَو الوَاسِطِيّ نزيل دمشق عَن قَتَادَة وَالزهْرِيّ، وَأبي الزبير، وَعنهُ الْوَلِيد بن مُسلم، وَعبد الرَّحْمَن بن مهْدي، وَعبد الرَّزَّاق وَخلق تَركه ابْن مهْدي، وَضَعفه أَحْمد، وَابْن معِين، وَابْن الْمَدِينِيّ، وَالنَّسَائِيّ. وَقَالَ أَبُو حَاتِم: مَحَله الصدْق. وَقَالَ ابْن سعد: كَانَ قدريًا. وَقَالَ الْحَافِظ ابن عدي: الْغَالِب على حَدِيثه الاسْتقَامَة مَاتَ سنة ثَمَان وَسِتِّينَ وَمِائَة[3]. وقَال مُحَمَّد بْن عَبد اللهِ بْن نمير: منكر الحديث، ليس بشيءٍ، ليس بقوي الحديث، يروي عَنْ قتادة المنكرات. ذكره أَبُو زُرْعَة فِي كتاب الضعفاء، ومن تكلم فيهم من المحدثين[4]. وأما متابعة عبيد الله بن الحسن

(١) الحاكم، المستدرك على الصحيحين ج٤، ص٤١٠.

(٢) البزار، مسند البزار ج١١، ص١١٤.

(٣) الخزرجي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ج١، ص١٣٦.

(٤) المزي، تهذيب الكمال ج١٠، ص٣٥٤.

العنبري فقد رواها الدارقطني في سننه من طريق تُمَارٌ عُمَرُ بْنُ عَامِرٍ أَبُو حَفْصٍ السَّعْدِيُّ وَكَانَ يَنْزِلُ فِي بَنِي رِفَاعَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُوسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يُقَادُ الْوَالِدُ بِوَلَدِهِ)[1].

وهذه متابعة ضعيفة أيضاً في إسنادها عمر بن عامر السعدي التمار. قال الذهبي: بصري روى عنه أبو قلابة، ومحمد بن مرزوق حديثاً باطلاً[2]. وأما متابعة قيس بن مسلم فرواها ابن عبد البر في كتابه التمهيد قال: وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ مِهْرَانَ السَّرَّاجُ، قَالَ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا خلاد بن يحيى المقري، عَنْ قَيْسِ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: لا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يُقَادُ بِالْوَلَدِ الْوَالِدُ[3]. وهي متابعة حسنة فقيس بن مسلم ثقة[4]. وقال ابن عبد البر: وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ خَلَفِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ طَاووُسٍ سَقْطٌ إِنْ شَاءَ اللهُ مِنَ الْإِسْنَادِ[5]، والحديث رواه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفا[6].

الطريق الثانية: رواية جبير بن مطعم: روى الإمام البزار في مسنده من طريق مُحَمَّدُ ابْنُ

(١) الدارقطني، سنن الدارقطني ج٤، ص ١٧٠.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال ج٣، ص ٢٠٩.

(٣) ابن عبد البر، التمهيد ج٢٢، ص٤٤٢.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب ج٨، ص٤٠٣.

(٥) ابن عبد البر، التمهيد ج٢٢، ص٤٤٢.

(٦) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه – كتاب الحدود – حديث رقم (٢٨٦٤٨) ج٥، ص٥٢٦.

عُمَرَ بْنِ وَاقِدٍ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ خَازِمٍ، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُقَامَ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ. وهذه الرواية ضعّفها البزار، والهيثمي. قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ عَنْهُ مِنْ وَجْهٍ صَحِيحِ الْإِسْنَادِ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ مِنْ أَحْسَنِ إِسْنَادٍ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، عَلَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَضَعَّفُوا حَدِيثَه[1]. قلت: هذا الحديث ضعيف في إسناده محمد بن عمر الواقدي. قال ابن حجر العسقلاني: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المدني القاضي نزيل بغداد متروك مع سعة علمه[2]. وقال الهيثمي: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَفِيهِ الْوَاقِدِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وقال: رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَفِيهِ الْوَاقِدِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِتَدْلِيسِهِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِالسَّمَاعِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ[3].

الطريق الثالثة: رواية حكيم بن حزام:

روى الإمام أحمد، والدارقطني من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الشُّعَيْثِيُّ عَنِ الْعَبَّاسِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَكِّيِّ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يُسْتَقَادُ فِيهَا)[4]. قلت: حكم ابن حجر العسقلاني عليها بقوله: لَا بَأْسَ

(١) البزار، مسند البزار ج٨، ص٣٧٣.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب ج١، ص٤٩٨.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد ج٢، ص٢٥، ج٦، ص٢٨٢.

(٤) رواه الإمام أحمد في مسنده حديث رقم (١٥٥٧٩) ج٢٤، ص٣٤٤، وحديث رقم (١٥٥٨٠) ج٢٤، ص٣٤٦، والدارقطني في سننه حديث رقم(٣١٠١) ج٤، ص٦٥، وحديث رقم(٣١٠٢) ج٤، ص٦٦، وحديث رقم (٣١٠٣) ج٤، ص٦٦.

بِإِسْنَادِهِ[1]. وقال الشيخ شعيب: إسناده ضعيف لجهالة العباس بن عبد الرحمن المدني[2].

وللحديث إسناد آخر رواه الدراقطني من طريق عن زُفَرَ بْنِ وَثِيمَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْحَدَثَانِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُسْتَقَادَ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ تُقَامَ فِيهِ الْحُدُودُ). وزُفَرَ بْنِ وَثِيمَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْحَدَثَانِ جهله ابن القطان، ووثقه ابن معين، ودحيم[3].

الطريق الرابعة: رواية عمرو بن شعيب:

روى ابن ماجه قال :حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرَو بْنَ شُعَيْبٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، (نَهَى عَنْ جَلْدِ الْحَدِّ فِي الْمَسَاجِدِ)[4]. قلت: أما رواية ابن ماجه فقد ضعفها البوصيري قال: هَذَا إِسْنَاد ضَعِيف لضعف ابْن لَهِيعَة، وَله شَاهد من حَدِيث ابْن عَبَّاس رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ وَابْن مَاجَه، وَمُحَمّد بن عجلَان مُدَلّس أَيْضًا[5] وقال ابن الملقن: وَقد قَالَ أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ: لم يسمع ابْن لَهِيعَة من عَمْرو بن شُعَيْب شَيْئًا[6]. وأما رواية أحمد فقد حسّنها

(١) ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير ج٤، ص٢١٢-٢١٣.

(٢) ابن حنبل، مسند أحمد ج٢٤، ص٣٤٤، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ج٣، ص٣٨٤: عباس بن عبد الرحمن المدني مجهول.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال ج٢، ص ٧١ ، وابن القطان، بيان الوهم والإيهام ج٣، ص٣٤٤.

(٤) رواه ابن ماجه في كتابه السنن- حديث رقم (٢٦٠٠) ج٢، ص٨٦٧، ورواه أحمد في المسند حديث رقم (١٤٧)،(١٤٨) ج١، ص٢٩٢.

(٥) البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ج٣، ص١١٤.

(٦) ابن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ج٨، ص٣٧٤.

شعيب[1]. وفي الختام بعد هذا العرض لطرق الحديث والكلام عليها تبيّن لي بأنّه حديث ضعيف إلا أنّه يتقوى بمجموع طرقه ويرتقي إلى درجة الحسن. قَالَ عبد الْحق فِي (أَحْكَامه): هَذِه الْأَحَادِيث كلهَا معلولة لَا يَصح مِنْهَا شَيْء. وبيَّن ذَلِك ابْن الْقطَّان كَمَا بَيناه[2]. وقال الألباني: وقد روى الحديث عن سراقة بن مالك، وعبد الله بن عمرو، بأسانيد واهية قد خرّجها الزيلعي وفيما خرجته من حديث عمر، وابن عباس، وطرقهما كفاية وهي بمجموعها تدل على أنّ الحديث صحيح ثابت لاسيّما (وبعدها) حسن لذاته، وهو طريق ابن عجلان[3].

الحديث الثاني: حديث (لا طاعة في معصية الله):

قال البزار: حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالا: ثنا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ، وَالْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو الْغِفَارِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: (لا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ). قَالَ الْبَزَّارُ: وهذا الحديث لا نَعْلَمُ أَحَدًا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَحْسَنَ مِنْ هَذَا الإِسْنَادِ[4]. قلت: حكم كل من الحاكم، والذهبي، والهيثمي على هذا الحديث بأنّ رجاله رجال الصحيح[5]، وقال شعيب: حديث صحيح،

(١) ابن حنبل، مسند أحمد ج١، ص٢٩٢.

(٢) ابن الملقن، البدر المنير ج٨، ص٣٧٤.

(٣)الألباني، إرواء الغليل ج٧، ص٢٧٢.

(٤) رواه البزار في مسنده-أَوَّلُ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ – حديث رقم (٣٥٨١) ج٩، ص٥٤، ورواه الإمام أحمد في المسند حديث رقم (٢٠٦٥٩) ج٣٤، ص٢٥٥ ، والحاكم في المستدرك على الصحيحين -ذِكْرُ مَنَاقِبِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو الْغِفَارِيِّ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- حديث رقم (٥٨٧٠) ج٣، ص٥٠٠، والطبراني في المعجم الكبير حديث رقم (٣٢٤) ج١٨، ١٥٠، والمعجم الأوسط حديث رقم (٤٣٢٢) ج٤، ص٣٢١.

(٥) الحاكم، المستدرك على الصحيحين ج٣، ٥٠٠، والهيثمي، مجمع الزوائد ج٥، ص٢٢٦.

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الصحيح، إلا أنه منقطع، فالحسن- وهو ابن أبي الحسن البصري- لم يسمع من عمران، ولا من الحكم[1]. وقال ابن أبي حاتم الرازي: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: الْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَلَيْسَ يَصِحُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهٍ يَثْبُتُ[2]. وأخيراً بعد هذا العرض لأقوال العلماء في الحكم على هذا الحديث ترجّح عندي بأنه حديث ضعيف؛ للانقطاع الواقع فيه فالحسن البصري لم يسمع من عمران بن حصين، ولذلك قال ابن أبي حاتم الرازي: وَلَيْسَ يَصِحُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهٍ يَثْبُتُ.

الحديث الثالث: حديث(يَكُونُ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً ـ أَحْسَبُهُ قَالَ: عِدَّةَ نُقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ):

قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، وَبِشْرُ بْنُ خَالِدٍ الْعَسْكَرِيُّ، قَالا: ثنا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مُجَالِدٍ، قَالَ بِنَحْوِهِ - أي بنحو الحديث السابق حديث رقم (١٩٣٧) من مسند البزار ولفظه: (يَكُونُ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً أَحْسَبُهُ قَالَ: عِدَّةَ نُقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ)- قَالَ الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُ لَهُ إِسْنَادًا، عَنْ عَبْدِ اللهِ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا، عَلَى أَنَّ مُجَالِدًا تَكَلَّمَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ[3]. قلت: حكم كل من البزار، والهيثمي، والألباني على هذا الحديث بالضعف؛ لأنه من رواية مجالد بن سعيد[4]. قال الذهبي في ترجمة مجالد: مشهور صاحب حديث

---

(١) ابن حنبل، مسند أحمد ج٣٤، ص٢٥٥.

(٢) الرازي، المراسيل ص٣٨.

(٣) رواه البزار في مسند البزار -مُسْنَدُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-الشَّعْبِيُّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ – حديث رقم (١٩٣٨) ج ٥، ص٣٢٠ ، ورواه أحمد في المسند (٣٨٥٩) ج٦، ص٤٠٦، ورقم(٣٧٨١) ج٦، ص٣٢١، والحاكم في المستدرك على الصحيحين حديث رقم (٨٥٢٩) ج٤، ص٥٤٦، وابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال ج٣، ص٤٣٢، وابن عساكر في تاريخ دمشق ج١٦، ص٢٨٦.

(٤) البزار، مسند البزار ج٥، ص٣٢٠، والهيثمي، مجمع الزوائد ج٥، ص١٩٠، والألباني، ضعيف الجامع ج١، ص٢٧١.

على لين فيه. وقال ابن معين وغيره: لا يحتج به. وقال أحمد: يرفع كثيراً مما لا يرفعه الناس، ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بالقوى. وذكر الاشج أنه شيعي. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال البخاري: كان يحيى بن سعيد يضعّفه، وكان ابن مهدي لا يروي عنه[1].

الحديث الرابع: (حديث لَا قَوَدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ):

قال البزار: حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ الْأُبُلِّيُّ، قَالَ: نَا الْحَرُّ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: نَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عن أَبِي بَكْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: (لَا قَوَدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ). قَالَ البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ بِأَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ إِلَّا الْحَرُّ بْنُ مَالِكٍ وَلَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ وَأَحْسَبُهُ أَخْطَأَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَرْوونَهُ عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا[2]. قلت: روى هذا الحديث عدد من الصحابة هم أبو بكرة، النعمان بن بشير، عبد الله بن مسعود، أبو هريرة، علي بن أبي طالب[3]. وحكم عليه بالضعف كل من (أحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، والبيهقي،

---

(١) الذهبي، الميزان الاعتدال ج٣، ص٤٣٨.

(٢) رواه البزار في مسنده حديث رقم (٣٦٦٣) ج٩، ص١١٥، ورواه ابن ماجه في كتابه السنن – كتاب الديات – باب لا قود.

(٣) رواه البزار في مسنده حديث رقم (٣٦٦٣) ج٩، ص١١٥، ورواه ابن ماجه في كتابه السنن – كتاب الديات – باب لا قود إلا بالسيف- حديث رقم (٢٦٦٨) ج٢، ص٨٨٩، وراوه الدارقطني في كتابه السنن - كِتَابُ الْحُدُودِ وَالدِّيَاتِ وَغَيْرُهُ- حديث رقم (٣١٧٤) ج٤، ص١٠٤ ، وحديث رقم (٣١٧٥) ج٤، ص١٠٥، وابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال ج٧، ص٤١، ج٨، ص١٢٥، ٣٦٦، والطبراني في كتابه المعجم الكبير حديث رقم (١٠٠٤٤) ج١٠، ص٨٩، وابن أبي شيبة في كتابه المصنف – كتاب الديات - مَنْ قَالَ: لَا قَوَدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ- حديث رقم (٢٧٧٢٢) ج٥، ص٤٣٢.

وابن عدي، وابن رجب الحنبلي، وابن حجر العسقلاني، والألباني)[1]. وقال كلاً من ابن عدي، والبيهقي: بأنّه حديث لا يصح من كل طرقه. قال ابن عدي: كل هذه الأحاديث غير محفوظة[2]، وقال البيهقي: (لَا قَوَدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ) لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ إِسْنَادٌ[3]، وذكر ابن حجر العسقلاني جميع طرقه، وضعّفها ونقل عن عبد الحق الإشبيلي، وابن الجوزي بأنّ طرقه كلها ضعيفة[4].

الحديث الخامس: (حديث: إذا سمعتم الحديث تَعْرِفُهُ قُلُوبُكُمْ):

قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: نَا أَبُو عَامِرٍ، قَالَ: نَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ رَبِيعَةَ يَعْنِي ابْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حُمَيْدٍ، وَأَبَا أُسَيْدٍ -رَضِيَ اللهُ -عَنْهُمَا يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ تَعْرِفُهُ قُلُوبُكُمْ، وَتَلِينُ لَهُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ قَرِيبٌ، فَأَنَا أَوْلَاكُمْ بِهِ، وَإِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُكُمْ، وَتَتَغَيَّرُ لَهُ قُلُوبُكُمْ أَوْ أَشْعَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ بَعِيدٌ فَأَنَا أَبْعَدُكُمْ مِنْهُ. وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ وَجْهٍ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ)[5]. قلت: روي هذا الحديث عن عدد من الصحابة هم (أبو حميد،

(١) الرازي، علل الرازي ج٤، ص٢٢٩، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ج٨، ص٣٦٦، وابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير ج٤، ص٦١، وابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم ج١، ص٣٨٥-٣٨٦، والألباني، إرواء الغليل حديث رقم (٢٢٢٩) ج٧، ص٢٨٥-٢٨٦.

(٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ج٨، ص٣٦٦.

(٣) البيهقي، السنن الصغير حديث رقم (٢٩٩١) ج٣، ص٢٢١.

(٤) ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير حديث رقم (١٦٩٢) ج٤، ص٦٠-٦١.

(٥) رواه البزار في مسنده – حديث رقم (٣٧١٨) ج١٩، ص١٦٨.

وأبو أسيد، وأبو هريرة، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود) –رضي الله عنهم–[1]، ولكن بين ألفاظهم اختلاف. وحكم عليه الهيثمي بقوله: رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ [2]، وحسّنه الألباني[3]، وقال شعيب: إسناده صحيح على شرط مسلم[4]. وقال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ وَجْهٍ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. قلت: أما إسناد البزار الذي حكم عليه الهيثمي بأنّ رجاله رجال الصحيح ، وحسّنه الألباني فقد وقع فيه اختلاف فرواه ابن سعد على الشك عن(أبي حميد أو أبي أسيد)، ورواه ابن الجوزي سمعت أبا حميد، وأنبأنا أسيد. وأما رواية أبي هريرة – رضي الله عنه– ففي إسنادها (أشعث بن براز) قال الذهبي: ضعّفه ابن معين وغيره. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث[5]، وقال العقيلي : وَلَيْسَ لِهَذَا اللَّفْظِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِسْنَادٌ يَصِحُّ، وَلِلْأَشْعَثَ هَذَا غَيْرُ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ[6]. وأما رواية عليّ –رضي الله عنه– فقد حكم شعيب بصحتها وبأن رجالها ثقات رجال الشيخين، وأنّ في إسنادها انقطاعاً؛

(١) رواه البزار في مسنده – حديث رقم (٣٧١٨) ج١٩، ص١٦٨، وحديث رقم (٩٤٤٤) ج١٦، ص٢٥٩، وابن سعد في الطبقات الكبرى ج١، ص٣٨٧، وأحمد في المسند حديث رقم (٩٨٥، ٩٨٦) ج٢، ص٢٨٣،٢٨٢، وحديث رقم (١٦٠٥٨) ج٢٥، ص٤٥٦، وحديث رقم (٢٣٦٠٦) ج٣٩، ص، ٢٠، وابن حبان في صحيحه حديث رقم (٦٣) ج١، ص٢٦٤، وابن الجوزي في الموضوعات ج ١، ص١٠٣، والعقيلي في الضعفاء الكبير ج١، ص٣٢، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ج١١، ص٣٩.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج١، ص١٤٩-١٥٠.

(٣) الألباني، صحيح الجامع حديث رقم (٦١٢) ج١، ص١٦٦.

(٤) ابن حنبل، أحمد في المسند ج٢٥، ص٤٥٦.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال ج١، ص٢٦٢.

(٦) العقيلي، الضعفاء الكبير ج١، ص٣٢.

فأبو البختري– وهو سعيد بن فيروز– لم يدرك علياً، بينه (أبو عبد الرحمن السلمي) ثم ذكر بأنّ أحمد رواه موصولاً[1]. قلت: حديث علي بن أبي طالب–رضي الله عنه– رواه الخطيب البغدادي وضعّفه بسببين الأول: جهالة ابن بنت ربح، والآخر: ضعف إسماعيل بن علي الخزاعي[2].

والحديث رواه أحمد في مسنده تعليقاً، وموقوفاً على عليّ–رضي الله عنه–. وأما رواية عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه– فقد حكم شعيب عليها بأنّ إسنادها ضعيف؛ للانقطاع فيها فعون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود لم يسمع من عم أبيه عبد الله بن مسعود، وبقية رجاله ثقات[3]. وبعد هذه الدراسة التفصيلية لتلك الأحاديث الخمسة المختارة فقد تبيّن لي أنها أحاديث ضعيفة لكنّها ترتقي إلى درجة القبول بسبب ورودها طرق أخرى. وأمّا بقية الأحاديث فإنّها تنقسم إلى قسمين: القسم الأول: أحاديث أسانيدها ضعيفة لكنّها رويت من طرق أخرى ترتقي إلى درجة الحسن أو الصحيح، وقد بلغت ستة وخمسين (٥٦) حديثاً. مثالها حديث: (مَا قُبِضَ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَؤُمَّهُ رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِهِ). قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ، لَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ[4]. قال الهيثمي: رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَفِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ[5].

(١) رواه أحمد في المسند حديث رقم (٣٦٤٥) ج٦، ص١٥٦، وحديث رقم (٩٨٥) ج٢، ص٢٨٢، وحديث رقم (٩٨٦) ج٢، ٢٨٣.

(٢) البغدادي، تاريخ بغداد ج٢، ص٣٩.

(٣) رواه أحمد في المسند حديث رقم (٣٦٤٥) ج٦، ص١٥٦.

(٤) رواه البزار في مسنده حديث رقم (٣) ج١، ص٥٥، وانظر على سبيل المثال الأحاديث ذات الأرقام الآتية في مسند البزار(٣، ٣٤٥٣، ٣٧١٩، ٣٧٣٠، ٤١٨٨، ٤١٩٩ ، ٤٨٨٠، ٥٠٥٢، ٦١٥٨، ٧٢٩٦، ٨٥٧٦).

(٥) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج٩، ص١٥٥.

والقسم الآخر: أحاديث في الصحيحين أو أحدهما، إما عن الصحابي نفسه أو عن صحابي آخر. وقد بلغت سبعة وأربعين (٤٧) حديثًا مثالها حديث: (لأَنْ يَمْنَحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يأخذ عليهما خَرَجًا).

قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ مِنْ وُجُوهٍ وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الأَسَانِيدِ الَّتِي تُرْوَى فِي ذَلِكَ[١]، فهذا الحديث رواه الإمام مسلم في صحيحه بالإسناد نفسه[٢]، وحديث: (عَن عَطَاءٍ قَالَ: حَضَرْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ فَقَالَ: هَذِهِ زَوْجَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلا تُزَعْزِعُوهَا، ولاَ تُزَلْزِلُوهَا فَإِنَّهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ). قال البزار: (وَهَذَا الْحَدِيثُ لاَ نعلمُهُ يُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الإِسْنَادِ، وَقَدْ رُوِيَ بِغَيْرِ هَذَا الإِسْنَادِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالَّذِي يُحْفَظُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ أَنَّ الَّتِي لَمْ يَكُنْ يُقْسِمُ لَهَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ لأَنَّهَا وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ[٣] فهذا الحديث رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما بالإسناد نفسه[٤].

(١) رواه البزار في مسنده حديث رقم (٤٧٠٥) ج١١، ص٢٧.

(٢) رواه مسلم في صحيحه – كتاب البيوع – باب الأرض تمنح- حديث رقم (١٥٥٠) ج٣، ص١١٨٤.

(٣) رواه البزار في مسنده حديث رقم(٥١٧٢) ج١١، ص٣٥٢.

(٤) رواه البخاري في صحيحه – كتاب النكاح –باب كثرة النساء- حديث رقم (٥٠٦٧) ج٧، ص٣، ورواه مسلم في صحيحه – كتاب الرضاع - بَابُ جَوَازِ هِبَتِهَا نَوْبَتَهَا لِضُرَّتِهَا- حديث رقم (١٤٦٥) ج٢، ص١٠٨٦، وانظر على سبيل المثال الأحاديث ذوات الأرقام الآتية في مسند البزار (٨٣، ١٧٣، ٥٢٣، ٣١٩٧، ٤٩٥٤، ٥١٧٢، ٥٢٦٠، ٨٠٧٨، ٩٤٥٣، ٩٥٨٥).

النتائج والتوصيات

١- أظهرت الدراسة بأنّ التعليل بلفظ (هذا أحسن إسناد يروى في ذلك) ليست ضعيفا للحديثً بل هو حكم عليه بأنّه أرجح ما في الباب وإن كان ضعيفاً، وأنّه قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً بحسب القرائن التي تحتف بالخبر.

٢- بيّنت الدراسة إمامة البزار في علم العلل فقد كانت أحكامه- في كتابه المسند- هي الأصوب في الحكم على الأحاديث موضوع الدراسة.

٣- توصي الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات على مسند البزار - كدراسة مصطلحاته، وأقوله في الجرح والتعديل، وتعليله للأحاديث.

المصادر والمراجع

١- الأصبهاني: عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري بأبِي الشيخ (المتوفى: ٣٦٩هـ)، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، ط٢، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٢- الألباني: محمد ناصر الدين (المتوفى : ١٤٢٠هـ)، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥٢، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي.

٣- ابن سعد: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)، ١٩٦٨ م١، الطبقات الكبرى، المحقق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

٤- ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، ١٣٨٧هـ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٥- ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف (المتوفى: ٥٧١هـ)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر.

٦- ابن القطان: علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن (المتوفى : ٦٢٨هـ)، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طيبة.

٧- ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

٨- ابن الملقن: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الرياض-السعودية، دار الهجرة للنشر والتوزيع.

٩- البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، ١٤٢٢هـ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الل ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).

١٠- البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي (المتوفى: ٢٩٢هـ)، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.

١١- البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب (المتوفى: ٤٦٣هـ)،١٤١٧هـ، تاريخ بغداد، بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية.

١٢- البوصيري: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم ابن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)،

١٤٠٣هـ، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، ط٢، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، بيروت، دار العربية.

١٣- البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ) ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، السنن الصغير، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، كراتشي ـ باكستان، جامعة الدراسات الإسلامية

١٤- الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م، سنن الترمذي، ط٢، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

١٥- الجرجاني: أبو أحمد بن عدي (المتوفى: ٣٦٥هـ)، ١٤١٨هـ١٩٩٧م، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.

١٦- الجوزي: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (المتوفى: ٥٩٧هـ)، الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية.

١٧- الحاكم: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٨–حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن (المتوفى: ٢٤١هـ)، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط٧، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة.

١٩–الحنبلي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، (المتوفى: ٧٩٥هـ)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، ط٧، لمحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٢٠–الخزرجي: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم،١٤١٦هـ، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط٥، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر - حلب- بيروت، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية

٢١–الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى: ٣٨٥هـ)،١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهومة، بيروت – لبنان، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٢٢–الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت – لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر.

٢٣–الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (المتوفى: ٦٦٦هـ)، ١٤٢٠هـ/

١٩٩٩م، مختار الصحاح، ط٥، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، بيروت، الناشر: المكتبة العصرية.

٢٤- الرازي: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، ١٣٩٧هـ، المراسيل، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، بيروت، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٢٥- الرازي: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، العلل لابن أبي حاتم، الناشر: مطابع الحميضي.

٢٦- الزيلعي: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، نصب الراية لأحاديث الهداية، المحقق: محمد عوامة، بيروت -لبنان، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر.

٢٧- الصياح: علي بن عبد الله ، جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنور.

٢٨- الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، ط٢، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.

٢٩- الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المعجم الأوسط، المحقق: طارق بن عوض الله ابن

محمد أعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين.

٣٠- العبسي: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي، أبو بكر بن أبي شيبة (المتوفى: ٢٣٥هـ)،١٤٠٩هـ، المصنف في الأحاديث والآثار، المحقق: كمال يوسف الحوت، الرياض، مكتبة الرشد.

٣١- العتر: نور الدين ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٣٢- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (المتوفى: ٨٠٦هـ)، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م،التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة، المكتبة السلفية.

٣٣- العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، أبو الفضل (ت٨٥٢هـ) ،١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، النكت على مقدمة ابن الصلاح، المحقق: ربيع ابن هادي عمير المدخلي، المملكة العربية السعودية.

٣٤- العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، أبو الفضل (ت٨٥٢ه)، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، سوريا، الناشر: دار الرشيد.

٣٥- العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، أبو الفضل (ت٨٥٢هـ)، ١٤١٩هـ-١٩٨٩م التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية

٣٦- مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ محقق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٣٧- النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، الأذكار، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، بيروت – لبنان، دار الفكر.

٣٨- الهيثمي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤م، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المحقق: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث ٥٧٨

المقدمة ٥٨٠

أولاً: تعريف الحديث المعلّ لغة واصطلاحًا: ٥٨١

ثانيًا: التعريف بالإمام البزار(٢١٠-٢٩٢هـ)، ومسنده: ٥٨٢

التعريف بمسند البزار: ٥٨٢

المبحث الأول : بيان معنى قولهم : " هذا أحسن إسناد يُروى في ذلك " ٥٨٤

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية ٥٨٨

النتائج والتوصيات ٦٠١

المصادر والمراجع ٦٠٢

فهرس الموضوعات ٦٠٩